

وان كانا مختلفان من وجه آخر وذكر الغنيمه ابوالليث في مختلفه انه يقع
واحدة بلا اتفاق لان الفاء للتعقيب وموجبه الترتيب فتصاورها التاميه
وهي اجنبية وهو الصحيح فان كانت المرأة مدخولا بها يقع نكاح على النكاح ولو لم
يحرف ثم وهي العطف على التراخي ففيه تفصيل ذكره شمس الايمه السرخسي رحمه
له في اصوله منقول عن النوادر وبينه فيما اذا قال لعين المدخول بها ان دخلت
فان طلق ثم طلق ثم طلق عند ابي حنيفة رضي الله عنه متعلق الاول بالطلاق
وقع الثانيه في الحال ويلغو الثالثه بمنزله قوله انت طالق طالق طالق
من غير حرف العطف حتى ينقطع بعض الكلام عن البعض وعند ما يتعلق الكل
بالدخول ثم عند الدخول يظهر الترتيب في الوقوع فلا يقع الا واحدة باعتبار
التراخي بحرف ثم ولو احتر الشوط ذكرنا عند ابي حنيفة تطلق واحدة في الحال
ويلغو ما سواها وعند ما يطلق حاتم تدخل الدار فاذا دخلت طلقت واحده
ولو كانت مدخولا بها فان احتر الشوط عند ابي حنيفة رضي الله عنه يطلق
ثنتين في الحال وسعلق الثالثه بالدخول وعند ما مات تدخل لا تطلق شيئا
فاذا دخلت طلقت ثلثا ولو قدم الشوط فعند ابي حنيفة رضي الله عنه يقع
الثانيه والثالثه في الحال وسعلق الاول بالدخول وعند ما يقع في حاتم
تدخل الدار فاذا دخلت طلقت ثلثا هكذا ذكره مستورا في النوادر **قوله**
في تعليق جملة وفي بعض النسخ فيقعن جملة والنسخان وقعنا بصير جملة
النساء على اسناد الفعل الى الطلقات وهي غير مذكوره اي تقع الطلقات
جملة وكان الاول ان يقول فيتعلقان او ان يقول فيقعان بلغظ الغنيمه لا الاول
ذكره حريتين لانك مررت وكان الاوقف ان يقول كما اذا نص على الثلثين كان
قوله كما اذا نص على الثلث فافهم **قوله** وله ان يجمع المطلق بخلاف القرآن

ض
ض

والترتيب وعلى اعتبار التاميه لا يقع الا واحدة اراد الثاني الترتيب بانه ان الولد
ليس موصوع للقران بعينه ولا للترتيب بعينه ولكنه لمطلق الجمع كيف كان
واذا كان كذلك كان كل واحد من القران والترتيب ما احتمله الواو فعلى اعتبار
القران يقع الجميع وعلى اعتبار الترتيب لا يقع الا الواحدة لكونها غير مدخول بها
فلا يقع ما زاد على الواحدة **قوله** فيتوقف الاول عليه الى اول الكلام
على الشوط اراد بالكرخي الشيخ ابا الحسن الكوفي رحمه الله وهو من كبار علمائنا
العراقيين اسناد الشيخ ابو بكر ابي جصاص الرازي وغيره من المجتهد بن رضوان الله
عليهم اجمعين **قوله** واما الضرب الثاني وهو الكنايات هذا عطف على
ما ذكره بقوله فالصرح مثل قوله انت طالق في اول باب ايقاع الطلاق لانه قسم
الطلاق منه على صريح وكناية فخرج عن بيان الصريح فلان شرع في بيان الكنايات
ثم اعلم ان الصريح ما هو مكشوف المراد والكنايات ما هو مستتر المراد من قولهم
كبرت او كبرت كها والغايبة وكان الخطابية لانها الغايبة لا تميز نفسها
بين اسم واسم وسميت الفاظ التحريم والبيونة والبنته ونحوها كنايات الطلاق
مجازا لبيانها ان هذه الالفاظ معاومة المعاني فينبغي ان تسمى كناية وانما سميت كناية
مجازا لحصول الابهام في المراد بها فلما وقع الابهام في المراد بها يقع الطلاق بها الا
بالنية او بدلالة الحال لان النية تعين بعض احتمالات اللفظ فيرول الابهام
به لا محالة وكذا دلالة الحال يرول بها الابهام ثم لما عيّن الطلاق بالنية او
دلالة الحال يثبت المحرمه والبيونة وكانت هذه الالفاظ عاملة في جماعتها
لانها المحرمه والبيونة والتطوع الاملثه الالفاظ وهي قوله اعتدى واستبرأ في
رجل وانت واحدة فانها تعقب الرجوع بعد تعيين الطلاق بالنية ولا
ولا اثر لها في البيونة والمحرمه والتطوع لان الاعتداد من العود والاحتساب